S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/54
19 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان وفد بوروندي في المناقشات التي أدارتها بشأن بوروندي بنيويورك إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كندا يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جماليل نداروزانيي
السفير
الممثل الدائم

200199 200199 99-01156

المرفق

بيان وفد بوروندي في مؤتمر المانحين المعني ببوروندي،
المعقود في نيويورك يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

أود أولا، باسم حكومة بوروندي والوفد المرافق لي وباسمي شخصيا، أن أعرب بكل سرور عن أطيب التمنيات بالسعادة والازدهار لكم وللبلدان والمنظمات التي تمثلونها هنا.

وأود بعد ذلك أن أشكر الأمم المتحدة وحكومة كندا على عقد هذه الاجتماعات بعد اجتماعات أوتاوا في شهر آب/أغسطس ١٩٩٨. إن حكومة بوروندي سعيدة بالاهتمام المستمر من جانب شركائها بتحديد السبل والوسائل اللازمة لمساعدتها في الخروج من الأزمة والانخراط بعزم في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ اجتماع آب/أغسطس ١٩٩٨، تقدمت بوروندي تقدما ذا شأن على طريق السلام: فقد انعقدت الجولة الثالثة من مفاوضات أروشا في تشرين الأول/أكتوبر ووسط ارتياح الجميع، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ شرعت ثلاث من اللجان الخمس المقررة في إجراء مناقشات متعمقة. وستُستأنف الأعمال في الدورة الرابعة المقرر عقدها قريبا. ومن حسن الطالع ملاحظة التوافق العام بين حكومة بوروندي والأطراف الأخرى في المفاوضات على الاختيار الذي لا اختيار غيره، وهو تسوية الأزمة بالمفاوضات. ولا حاجة بنا إلى البرهنة على الرغبة السياسية لدى الجميع في الوصول إلى آخر المدى، أي إلى عقد اتفاق للسلام الشامل.

وعلى أي حال فإن حكومة بوروندي تؤكد رسميا من جديد، إذا دعت الضرورة، رغبتها التي لا رجعة عنها في هذا الصدد.

إن جو المفاوضات ملبّد بثلاثة ضغوط لا بد من رفعها حتى يمكن لهذه المفاوضات أن تحيي آمال الشعب البوروندي.

وأول ضغط يتعلق بالجزاءات الاقتصادية التي تفرضها المنطقة دون الإقليمية. إن الحكومة مغتبطة لإدراك المجتمع الدولي أن هذه الجزاءات تأتي بنتائج عكسية، ولا بد من إلغائها فورا للتخفيف عن أفراد شعبنا الغارقين في اليأس بعد التدهور الرهيب في ظروفهم المعيشية، وإلا اصطدموا بصعاب حقيقية إذا أرادوا أن يسايروا بشكل إيجابي عملية السلام الجارية في أروشا وفي داخل البلد.

وهذا ينطبق أيضا على العنف: فلا بد من وقفه فورا. وترى الحكومة في هذا الصدد أنه لا مفر من اشتراك فصائل المتمردين المسلحة في المفاوضات. فهذا فيما يبدو هو السبيل الوحيد إلى تحقيق وقف فعلي لإطلاق النار في الميدان وإرساء سلام واعد للجميع. فهل هناك من سبيل آخر لتسوية نزاع مسلح؟ إننا بحاجة إلى عملية شاملة للجميع دون استثناء. ولو تمكن أصدقاؤنا وشركاؤنا من أن يقنعوا الجهات الميسرة للمفاوضات وأطرافها الأخرى بهذا الأمر الحتمي، لساعدوا كثيرا في إعطاء هذه العملية محتوى أفضل ودفعة حقيقية.

وأخيرا فإن الضغط الأخير، وليس الأقل شأنا، هو تجميد التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. فحكومة بوروندي تلاحظ أن هناك قدرا كبيرا من المراوغة في هذا الشأن. ويظن بعض الشركاء أن الحكومة ترغب عن المفاوضات متى اختفت الضغوط الخارجية.

إن من غير المنطقي بالمرة أن يتصور أحد ولو للحظة أن حكومة بوروندي تكابر. فالسلام الجاري التفاوض بشأنه لن يفيد المنطقة ولا الجهة الميسرة ولا المجتمع الدولي، بل سيكون لأهل بوروندي أنفسهم، فهم أول المعنيين به وأبرز صانعيه. والواقع أنه لم يرد من الخارج أي إيعاز لإجراء مفاوضات سرية في روما أو للتفاوض بشأن اتفاق التشارك السياسي بين الجمعية الوطنية والحكومة وإبرامه! فالحقيقة أن ساعة العمل التاريخي قد دقت لطي صفحة الماضي. إن البوروندييين يُقدمون بتلقائية على صوغ مستقبل أفضل: مستقبل للتعايش السلمي والوفاق الوطني والتنمية المتكاملة.

إنني أدعوكم إلى النظر في الحالة بفطنة وواقعية. فالشعب البوروندي في ضائقة اقتصادية. وهو بحاجة إلى الدعم والتعاون الدوليين ليعود كما كان اليوم وليس غدا، بكل احتياجاته وليس بجزء منها.

إن حكومة بوروندي تحيي الشركاء الذين قرروا بالفعل استئناف التعاون، وتأمل أن تيسر هذه الاجتماعات ذلك الأمر حتى تتاح حرية التصرف للشركاء الذين لم يحزموا أمرهم بعد وما زالوا ينتظرون الإذن الدولي.

إن احتياجات التعمير واستئناف التنمية الاجتماعية والاقتصادية احتياجات هائلة. والواقع أن الحرب والحظر وتجميد التعاون الدولي قد جعلت الحالة الراهنة هشة وعاجزة للغاية، سواء من حيث بقاء السكان على قيد الحياة أو مواصلة الحكومة للجهود التي تبذلها في إطار السعي إلى تحقيق سلام دائم.

وكما ذكرنا مؤخرا في أوتاوا، فإنه فيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية بحوالي ٢٠ في المائة، في حين أن معدل التضخم الذي لم يصل مطلقا إلى رقمين قبل عام ١٩٩٣ (عام اندلاع الأزمة) قد تزايد حتى وصل إلى أعلى المستويات، فزاد من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٩٥ وإلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٦ وإلى ٣١ في المائة في عام ١٩٩٧.

ونتج عن تدهور الصادرات وتجميد التمويل الخارجي أن ظلت قيمة الفرنك البوروندي تنخفض باستمرار، فبعد أن كانت ٢٤٠ فرنكا للدولار في عام ١٩٩٣، أصبحت ٥٠٠ فرنك في عام ١٩٩٨، أي أن نسبة الانخفاض بلغت أكثر من ١٠٠ في المائة في ظرف ٥ سنوات.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تدهورت جميع المؤشرات كذلك. فارتفع معدل وفيات الرضع من ١١٣,٨ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي إلى ١٢٧,١ في ٥ سنوات. وانخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس بواقع ٢٦ في المائة في الفترة نفسها، وزادت معدلات الفقر بصورة مذهلة فوصلت إلى أكثر من ٨٠ في المائة من السكان حاليا.

وتدهورت الحالة التغذوية تدهورا بالغا، وعادت إلى الظهور أمراض كان الظن أنها اندثرت، كالتيفوس والكوليرا، في حين تفتك أمراض أخرى، كالملاريا، بالسكان بسبب نقص الأدوية.

ويقدر اليوم عدد المنكوبين بحوالي مليون شخص، منهم ٠٠٠ ٥٠٠ من المشردين داخليا و ٠٠٠ ٥٠٠ آخرون يعيشون في البلدان المجاورة. وهؤلاء الأشخاص جميعا يعانون المرض والجوع والبطالة وسوء التغذية، ولا يجدون المأوى أو مياه الشرب، وظروفهم المعيشية لا تطاق.

إن تدمير الهياكل الأساسية العامة كان من عوامل زيادة خطورة الأزمة، فقد أعاق الحصول على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والالتحاق بالمدراس.

وفي مجال القيود التي يعاني منها اقتصاد بوروندي، لا يمكننا إغفال وزن الديون الخارجية. وفي الواقع، فإن عبء هذه الديون يمثل أكثر من ١٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧. وتمتص خدمة الديون الخارجية في المتوسط ثلث حصيلة الصادرات. وهي تمثل ١٧ في المائة من الميزانية، أي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعبء الديون الخارجية محسوس بالدرجة التي دفعت عدد كبير من الشركاء إلى وقف مساعدتهم المالية. وبالرغم من المصاعب المتزايدة على مر السنوات، والتي تفاقمت بسبب استمرار الأزمة والحظر، فإن بوروندي قد استمرت في الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للديون الخارجية لا سيما تجاه الشركاء الذين أبقوا على برامجهم التمويلية.

وقد كلفت هذه السياسة ثمنا غاليا جدا لدرجة أن التحويلات الصافية قد انخفضت تدريجيا وبصورة كبيرة حتى إنها لم تعد تمثل سوى أقل من مليوني دولار في عام ١٩٩٧ في حين أنها كانت تزيد على ٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢.

ويتطلب تعقيد واتساع حجم المشاكل التي يتعين حلها، لا سيما مكافحة الفقر الذي نوه بخطورته في نفس الوقت تقرير البنك الدولي وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعبئة موارد مالية كبيرة تفوق

بكثير إمكانيات دولة بوروندي. ولذلك فإن المؤازرة المتزايدة والمؤكدة للمجتمع الدولي لا محيص عنها لتقديم الدعم العملي لنجاح عملية السلام الجارية وتحسين الأحوال المعيشية للسكان الذين يعانون من الفقر.

ومن هذا المنظور، فإن الأولويات الكبرى التي حددتها حكومة بوروندي في مجال الإنعاش الاقتصادي تتضح حول المحاور الأربعة التالية: تأهيل المنكوبين، وإصلاح البنى التحتية الأساسية، وتقديم الدعم إلى الزراعة، ودعم برنامج الانعاش الاقتصادي.

ألف - تأهيل المنكوبين

في الوقت الذي يوجد فيه على أراضي بوروندي نصف مليون من الأشخاص الذين مازالوا مشردين وتتوقع استقبال المزيد مع العودة التدريجية للاجئين، فإن المطالب الملحة بصورة متزايدة في مجال الإيواء، والرعاية الصحية، والمعدات الضرورية للغاية تتطلب عادة تدخلات سريعة.

وترمي أساسا النهج الجديدة التي تدعو إلى مساعدة السكان المضارين بإعادة إدماجهم في الحياة الانتاجية. ومن هذا المنظور، يتعين تأهيل الأشخاص المنكوبين في الشروع أولا في إعادة توطينهم ثم في إعادة إدماجهم في الدائرة الاجتماعية - الاقتصادية لكي يتمكنوا من إعالة أنفسهم في أقرب وقت ممكن.

باء - إصلاح البنى التحتية الأساسية

يتوقف نجاح برنامج التعمير على إصلاح البنى التحتية الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية مثل البنى التحتية للصحة، والتعليم، والإمداد بالمياه، والانتاج، والترويج للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل وكذلك عمليات الدعم الاقتصادي الأخرى.

جيم - تقديم الدعم إلى الزراعة

بدأ القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه معظم سكان بوروندي في معيشتهم في المعاناة في أعقاب الأزمة الناجمة عن تدمير الثروة الحيوانية وعدم توفر المدخلات الزراعية، وخاصة السماد والبذور. وأصبحت الأسر المعيشية التي ازدادت فقرا بالفعل، في سياق اقتصادي يتسم بالوهن بصفة عامة، أكثر اتساما بالضعف بصورة متزايدة ولم يعد في إمكانها تحسين حالتها الغذائية والتغذوية سوى باتخاذ إجراءات عاجلة ترمي إلى زيادة الإنتاجية في المجال الزراعي.

والمحاور ذات الأولوية المطلوبة في هذا الصدد هي:

- توفير المدخلات الزراعية؛

- إصلاح وتعزيز مراكز تنمية البذور؛

- الترويج للنظم المعدلة لتكامل الزراعة والغابات والمراعي ونشرها؛

- تقديم الدعم إلى التجمعات، لا سيما تلك التي تتدخل في الانتاج، وتحويل المنتجات الزراعية، والإمداد بالمدخلات؛

- تقديم المساعدة إلى الاستغلال الرشيد للأحواض المنحدرة والمستنقعات واستثمارها؛

- تقديم الدعم لتنمية الثروة الحيوانية.

دال - تقديم الدعم إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي

اذا كانت الاجراءات العاجلة التي جرى تحديدها في وقت سابق ترمي أساسا إلى مكافحة الفقر بواسطة نهج مجتمعية تؤدي إلى إشراك المجتمعات الأساسية من خلال المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، فإنه لا محيص ابتداء من اليوم من البدء في عملية انتقال فعلي من حالة الطوارئ إلى التعمير وإلى التنمية في إطار اقتصادي كلي أكثر اتساعا.

وستتحقق عمليات الدعم والمساهمات المنتظرة من المجتمع الدولي عن طريق تقديم دعم فعال لتنفيذ البرامج ذات الأولوية التي ستحددها الخطة الوطنية للتعمير والإنعاش الاقتصادي الجاري إعدادها. وعدا البرامج العاجلة التي جرى وصفها توا، فإن الخطة المشار إليها تنص على إجراءات تكميلية تقوم أساسا على الجوانب التالية:

(أ) إصلاح الأداة الانتاجية مع إيلاء الأولوية لتنمية العالم الزراعي حيث يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من سكان بوروندي؛

(ب) إنشاء آليات ملائمة لتمويل التنمية؛

(ج) استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية ومن بينها ميزان المدفوعات والميزانية.

الخلاصة

تطلب حكومة بوروندي إلى شركائها القيام بما يلي:

١ - توعية بلدان المنطقة الفرعية من أجل رفع الحظر على الفور.

٢ - الاقتناع بالضرورة المطلقة لتيسير عملية السلام المتمثلة في المشاركة الفعالة للأفرع المسلحة للتمرد في المفاوضات.

٣ - أخذ الإرادة السياسية الصلبة لحكومة بوروندي في الحسبان والمتمثلة في الذهاب حتى النهاية لحل الأزمة عن طريق المفاوضات السياسية.

٤ - استئناف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف دون المزيد من التأخير. وترى حكومة بوروندي في الواقع أنه ليس هناك مبرر على الإطلاق لربط بعض شركائها بين استئناف التعاون والاتفاق النهائي للسلام.

ويتيح استئناف التعاون القيام بما يلي:

- تعزيز عملية السلام الجارية عن طريق إنعاش الاقتصاد؛

- التخفيف من بؤس السكان ومنحهم أملا جديدا؛

- إعادة إدماج السكان المنتزعين من بيئتهم وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة؛

- البدء منذ الآن في مشاريع الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي.

وفي ختام هذا اللقاء الهام، ينتظر الشعب البوروندي منكم بوصفكم أصدقائه وشركائه، الدعم والالتزامات العملية لدعم عملية السلام واستئناف التنمية بغية تحسين رفاهه الاجتماعي والاقتصادي.

- - - - -